

متابعات وعروض كتب

إشراف: بشير عبد الفتاح

متابعات

الجزائر.. تجدد العنف يهدد المصالحة الوطنية

أميرة محمد عبدالحليم
باحثة فى العلوم السياسية

جاءت الأحداث الإرهابية الأخيرة فى الجزائر لتعيد إلى الأذهان مرة أخرى حالة الرعب والهلع التى عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينيات والتى سببتها الجماعات الإرهابية وخلفت أكثر من ٢٠٠ الف قتيل بالإضافة إلى أعداد من المفقودين، فقد وقعت عمليتان انتحاريتان خلال يومى ٦ و٨ سبتمبر الماضى استهدفت الأولى منها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة فى بلدة باتنة ، أما الثانية فقد استهدفت ثكنات خفر السواحل فى ميناء دليس، وقد أعلن تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربى عبر شبكة الانترنت مسئوليته عن هذه التفجيرات التى جاءت ضمن سلسلة من العمليات الإرهابية التى تبنتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ أن أعلنت عن تغيير اسمها إلى تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربى فى يناير ٢٠٠٧.

وقد دقت هذه الأحداث ناقوس خطر يهدد مشروع المصالحة الوطنية الذى جاء كجزء رئيسى فى البرنامج السياسى للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة منذ ولايته الأولى التى بدأت فى أبريل ١٩٩٩، واعتبر هذا المشروع طوق نجاة أخرج الجزائريين من أزمتهم الحالكة مع قوى الإرهاب، فما هى النجاحات والمكاسب التى قدمها مشروع المصالحة الوطنية للشعب الجزائرى وما هى العقبات التى واجهت هذا المشروع وما هى التهديدات التى تحملها العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربى لهذا المشروع

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن التطرق إلى عدد من النقاط كما يلى :

أولا : مكاسب المصالحة الوطنية فى الجزائر:

كانت أولى الإجراءات التى اعتمد عليها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لإحلال الأمن والاستقرار فى البلاد الإعلان عن قانون الوئام المدنى كخطوة أساسية فى طريق المصالحة الوطنية الشاملة وقد طرح هذا القانون يوم ١٣ يوليو عام ١٩٩٩، وتم إجراء استفتاء شعبى عليه فى ١٦ سبتمبر من نفس العام حيث حصل قانون الوئام المدنى على تزكية ١٤ مليون ناخب جزائرى بنسبة أكثر من ٩٨٪، وعقب نجاح الاستفتاء بدأ تطبيق القانون حتى ١٣ يناير من عام ٢٠٠٠.

وقد شرعت السلطات الجزائرية عقب الاستفتاء على القانون وموافقة الشعب عليه بأغلبية كبيرة لإقناع الجماعات المسلحة بضرورة الامتثال للقانون وبالفعل امتثل ٨٠٪ من المغرر بهم لهذا القانون، كما أصدر الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة عفوا شاملا لصالح الجماعات التى دخلت فى هدنة مع الدولة فى أكتوبر ١٩٩٧ وفى مقدمتها تنظيم "الجيش الإسلامى للإنقاذ" الذى كان يرأسه مدنى مرزاق -الذى أصدر قرارا بحل تنظيمه فى يناير عام ٢٠٠٠- وتنظيم الرابطة للدعوة والجهاد التى كان يقودها على بن حجر، ولم يبق بعيدا عن دائرة الوئام المدنى سوى جماعتين هما الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا"، والجماعة السلفية للدعوة والقتال. ومع انتهاء العمل بقانون الوئام المدنى طرح الرئيس فكرة الوئام الوطنى وهو أشمل حيث يتضمن مصالحة وطنية شاملة بين مختلف الأحزاب والتيارات السياسية.

وفى ٢٩ سبتمبر عام ٢٠٠٥ قامت الجزائر بتنظيم استفتاء شعبى على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، حيث اعتبر هذا الميثاق تطويرا لقانون الوئام المدنى بما يتوافق مع التوازنات الوطنية، واشتمل هذا الميثاق على مجموعة من البنود التى تعالج الجوانب المختلفة للأزمة التى عايشتها الجزائر خلال سنوات الإرهاب.

وإزاء هذه الإجراءات التى تضمنها مشروع المصالحة الوطنية هدأت نسبيا موجات العنف والإرهاب ولم تبق بعيدا عن هذه الإجراءات سوى جماعتين هما الجماعة الإسلامية المسلحة التى ارتكبت العديد من المذابح الوحشية ضد المدنيين العزل، والجماعة السلفية للدعوة والقتال التى انشقت عن الجماعة الأولى عام ١٩٩٨.

ثانيا : تحديات مشروع المصالحة الوطنية :

لقد واجه مشروع المصالحة الوطنية عدد من العقبات. فمن ناحية لم يحظ هذا الميثاق بقبول كل القوى السياسية الجزائرية فهناك تيار من الإستئصاليين الذين يرون ضرورة التعامل مع الجماعات الإرهابية من خلال منهج الإستئصال من المجتمع وليس العفو ومحاولة إعادة الاندماج فى المجتمع، كما يرى هؤلاء أن التحرك فى إطار مشروع المصالحة الوطنية يتم بالاعتماد على قرارات وإجراءات يتخذها الرئيس دون الإهتمام برأى القوى السياسية الأخرى، بما يضر بمصالح أهالى ضحايا الإرهاب وأهالى المفقودين، و تبنت هذه الرؤية عدد من منظمات حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، ترفض بعض عناصر التيار الإسلامى حالة الإقصاء التى تفرضها عليها السلطات الجزائرية تطبيقا لبنود ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بإبعادها عن المشاركة فى الحياة السياسية ومن هذه العناصر بعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين استفادوا من قانون العفو حيث لم تسمح السلطات بمشاركتهم فى الانتخابات التشريعية الأخيرة، كما ترفض أن يقوم هؤلاء بتكوين أحزاب سياسية جديدة.ومن ناحية ثالثة، تظل الجماعات التى لم تتعاط مع مشروع المصالحة الوطنية واستمرت فى استخدام العنف عقبة رئيسية أمام نجاح واستمرار مسيرة المصالحة الوطنية فى الجزائر وفى مقدمة هذه الجماعات تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب

ثالثا : تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب العربى والمصالحة الوطنية :

أنشأ حسان حطاب الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد أن انشق عن الجماعة الإسلامية المسلحة فى عام ١٩٩٨، ورفضت هذه الجماعة قانون الوئام المدنى و ميثاق السلم والمصالحة الوطنية كما رفضت دعوة مدنى مزراق قائد الجيش الإسلامى للإنقاذ لإلقاء السلاح ووصمته بالعمالة للمخابرات.

وغيرت الجماعة اسمها إلى "تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى"، بما يوحى بأنها تمثل امتدادا فكريا لتنظيم القاعدة العالمى، حيث جاء هذا الإعلان عقب مجموعة من الحوادث التى استهدفت أجانب مثل خطف السائحين الألمان فى عام ٢٠٠٣، وحادثة بوشاوى التى أسفرت عن قتل وإصابة ١٥ أمريكيا وبريطانيا وجنسيات أوروبية أخرى، وعملية تكنة لمغيطى الموريتانية فى يونيو ٢٠٠٥، بالإضافة إلى إدراج الولايات المتحدة للتنظيم ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الدولية الذى أعطاها الطابع العالمى والمناهض للولايات المتحدة، حتى أعلن الظواهرى الرجل الثانى فى تنظيم القاعدة بمناسبة الذكرى الخامسة لأحداث ١١ من سبتمبر إنضمام الجماعة للقاعدة، ليعلن رسميا فى بيان بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٧ ميلاد تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى.

ومنذ ذلك الحين وتفجيرات "قاعدة المغرب" بالجزائر فى تصاعد كبير، فقد نفذ التنظيم ثمانية تفجيرات مؤثرة فى شهور فبراير وابريل ويوليو وسبتمبر من العام الحالى.

وقد حمل تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب والتفجيرات التى أعقبت هذا التحول عددا من الدلالات المؤثرة على مشروع المصالحة الوطنية: وعلى الرغم من أن تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب يحاول اثبات دائما صلته وروابطه بتنظيم القاعدة العالمى إلا أن الواقع يؤكد على عدم وجود تنسيق تنظيمى بين القاعدة الأم وتنظيم الجزائر، فقد استهدفت ضربات التنظيم الداخل ومؤسسات الدولة والمدنيين الجزائريين، رغم أن هدفه الرئيسى الذى أعلن عنه هو تحرير الأراضى الإسلامية من الوجود الأجنبى.كما أن عمليات التنظيم استهدفت مؤسسات الدولة ومسئوليها سواء الحكومة أو الجيش أو الرئيس وهذا يعد شيئا جديدا لم تتبعه الجماعات الإرهابية فى الجزائر بهذا التركيز و الكثافة فى السابق. ولهذا فإن مشروع المصالحة الوطنية لا يزال يواجه جماعة محلية فى أهدافها برغم أنها تعلن ارتباطها بتنظيم القاعدة العالمى، وأن هذه الجماعة تطور من أساليبها فى التجنيد وتوجه ضرباتها لأهداف جديدة مؤثرة مما يزيد من قدرتها العملياتية الداخلية هذا على الرغم من إرسالها لمتطوعين إلى العراق للمشاركة فى المقاومة.

وقد كشف عن هذا البعد بعض عناصر التنظيم الذين تخلوا عن النشاط المسلح، وعرض التلفزيون اعترافاتهم حيث أكدوا انه تم اقناعهم بأنهم سيجرى تجنيدهم لقتال الصليبيين والأجانب بالعراق ودول أخرى، لكن بعد أسابيع من التحاقهم به ظهر لهم أن "الجهاد ضد الصليبيين" كان مجرد دعاية لا أساس لها فى تفكير التنظيم، وأن التفجيرات موجهة ضد جزائريين. كما أن تطوير تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب لقدرتها إنما يعبر عن استمرار رفض هذا التنظيم لمنحى المصالحة وتشبثه بخيار العنف فى مواجهة النظام والمجتمع فى الجزائر، وهذا يدفع القائمين على مشروع المصالحة فى طريق البحث عن آليات جديدة للتعامل مع هذا التنظيم الذى يهدد المكاسب التى حققها مشروع المصالحة حتى الآن.

ويدعم هذا الاتجاه قيام نشطاء المعارضة الأساسيين -حسين آية أحمد زعيم القوى الاشتراكية وعبدالحميد المهرى الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير، ومولود حمروش رئيس الحكومة السابق- بطرح مبادرة سياسية جديدة لحل الأزمة الجزائرية الحالية عبر دعوة الرئيس بوتفليقة والحكومة إلى الاسراع بفتح قنوات الحوار أمام جميع القوى السياسية والأمنية من أجل التوصل إلى حلول تمنع عودة الجزائر إلى خطر إرهاب التسعينيات، وقبول أحزاب التحالف الرئاسى الثلاثى الحاكم هذه المبادرة، حيث عبر هذا التحرك عن التضامن بين الحكومة والمعارضة لمواجهة الإرهاب.